

مهزلة للعدالة

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

ما مر يومٌ على لبنان منذ العام ١٩٩٠ إلا وارتكب فيه متولو الحكم تعديات فاضحة طاولت المواطن بكرامته وحرية وبقمة عيشه، ولم يتركوا مؤسسة حكومية أو خاصة إلا وعهروها واستعملوها بشكل قذر لتدجين الناس وتركيعهم وإجبارهم للقبول بالأمر الواقع الاحتلالي وإفرازاته النتنة. أما أخطر هرطقاتهم فهي تسييس القضاء وتحديداً العسكري منه وجعله أداة ترهيب نازية تحاكم الناس حتى على أحاسيسهم ونواياهم. وقد وصل الأمر بهذا القضاء مؤخراً إلى محاكمة المواطن اللبناني صلاح نور الدين بتهمة الفرحة لموت رئيس دولة شقيقة. فقد حكمت المحكمة العسكرية على نور الدين بالسجن لمدة سنة وغرمته ٦٠٠ دولاراً أميركياً لأنه عبر عن أحاسيسه يوم مات الرئيس حافظ الأسد ودعا جيرانه للاحتفال بالمناسبة وليس للحنن، فوشى به الواشون وما أكثرهم في ظل حكم المخابرات والمافيات وحصي أنفاس الناس.

نور الدين لم يحمل سلاحاً ولم يدعُ للثورة ولا اعتدى على أحد ولا تأمر على أمن البلاد ولا استورد السلاح ولا تاجر بالمخدرات وبالطبع لم يتعاون مع إسرائيل ولا حتى مع جيش لبنان الجنوبي. إن جل ما قام به هذا المواطن هو التعبير العفوي عن عواطفه ففرح لموت الرئيس السوري وعبر عن فرحه كما أن غيره حزن وعبر عن حزنه، فأين الجريمة؟ المنطق والعدل وكافة الشرائع تقول إن للإنسان مليء الحرية بالحزن أو الفرحة كيفما يريد وفي أي وقت يريد شرط أن لا يعتدي على غيره وأن لا تتحول أحاسيسه هذه إلى أفعال ملموسة تخالف القوانين المرعية الشأن،

أن نعم التفكير والأحاسيس والعواطف هي ما يميز الإنسان عن باقي المخلوقات التي خلقها الله سبحانه تعالى ويوم يُحرم منها أو تقيد وتلجم يفقد إنسانيته. بغض النظر عما إذا كنا نشارك نور الدين أحاسيسه أم لا فهو في مطلق الأحوال حر في أن يحزن أو يفرح وهذا أمر خارج عن إرادة إي إنسان آخر لأن لا حق ولا سلطة لأحد أن يتحكم بأحاسيس غيره من الناس أكان هذا الأحد دولة أو قضاء أو مؤسسة دينية. إن ما قام به القضاء هو تعدي صارخ على حقوق نور الدين ومن خلاله على الدستور اللبناني وعلى شرعة حقوق الإنسان وكل الشرائع الأرضية والسموية. لقد برهنت مأساة نور الدين للعالم أجمع بأن لبنان وكافة مؤسساته محكوم من قبل المحتل السوري. إنها كارثة حقاً أن يحاكم الإنسان ويسجن إن هو عبر عن فرحه أو حزنه. لقد أصبح القضاء اللبناني في ظل حكم الدمى واحتلال الشقيقة قضاءً ستالينياً

معيار أحكامه الأوحى للولاء للحكم السوري ورموزه. إلا أنه ورغم عنصرية هذا القضاء ومعه الدولة بجيشها البالغ تعداد أفرادها ٧٥ ألفاً فهما يقفان على مداخل مخيم عين الحلوة عاجزان عن دخوله واعتقال أبو محجن واتباعه المتهمين بعشرات الجرائم ومنها اغتيال القضاة الأربعة في قصر عدل مدينة صيدا، كما لا يجرؤان على إلقاء القبض على الشيخ الطفيلي المظلوم بتهم قتل عناصر من الجيش اللبناني بينهم ضابط، والدعوة إلى الثورة وهو الذي يقيم المهرجانات ويعبر الحدود بحرية، حتى أنه حضر جنازة الرئيس السوري في القرداحة وهو حالياً يهيب نفسه لخوض غمار الانتخابات النيابية.

هذا وتطول القائمة وتطول حيث مئات بل الآف من المجرمين المحليين والأغراب يسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب فيما القضاء مشغول بملاحقة الطلاب والوطنيين والشرفاء وأبناء الجنوب الذين صمدوا في أرضهم طوال ٢٢ عاماً لتكافئهم الدولة بعد التحرير بتهم الخيانة. منظمة العفو الدولية وصفت المحاكمات التي أجريت لما يزيد عن ألفين من أفراد جيش لبنان الجنوبي السابقين بأنها "مهزلة للعدالة" ورأت في بيان لها نشرته جريدة السفير بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٠ أن المحاكمات التي لم يخصص خلالها إلا نحو سبع دقائق لكل منهم لا تتيح إثبات براءة من لم يقترفوا جرم أو تكشف أولئك الذين يحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم حرب. ولو بالفعل أردنا تعداد الهرطقات التي ارتكبتها المحاكم في لبنان بحق مواطنيها منذ العام ١٩٩٠ لاحتجنا إلى مجلدات. فهي لم توفر حتى المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والدكتور المحامي محمد المغربي الذي تجرأ وفضح قضاة مرتشين ومخالفات رهيبية في الجسم القضائي يحاكم حالياً بتهم مفبركة والدولة لم تردع عن ملاحقته بالرغم من النداءات العديدة التي أطلقتها جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات القضائية حتى أنها لم تكلف نفسها فتح تحقيق ولو في ملف واحد من الملفات التي أشار إليها.

هذه الدولة العنصرية بعثت بقواها العسكرية في ٢٥/٦/٢٠٠٠ إلى موقع نهر الكلب لرد الأعداء واثبات هيبتها. أما الأعداء الغزاة فكانوا ٣٠٠ طالبا وطالبة من أنصار التيار الوطني الحر تجمعوا في الموقع التاريخي لإضافة لوحتين إلى اللوحات التاريخية واحدة تخلد ذكرى الجلاء الإسرائيلي من الجنوب وواحدة ليس عليها أي كتابة وتركت بيضاء لتدوين يوم جلاء الجيش السوري. القوى الأمنية ردت الأعداء وفرقتهم ومنعتهم من وضع اللوحتين فأثبتت هيبة الدولة وعادت مظفرة بأكاليل الغار إنها بالواقع دولة الدمى ودولة مهزلة العدالة. عشتم وعاشت العدالة